السجائر «الخفيفة» و«منخفضة القطران»

اكتشافات علمية رئيسية وبيانات عن الصحة العامة

أدى تسويق السجائر "الخفيفة" و"منخفضة القطران" إلى تحقيق مبيعات تقدر بمئات المليارات من الدولارات في مجال صناعة التبغ، وإلى نتائج مأساوية بالنسبة للمدخنين. حيث أكد الدليل الدولي أن تلك المنتجات ليست أقل ضررًا من السجائر العادية، ومن ثم لا يعد تدخين السجائر منخفضة القطران بديلاً أصحّ للإقلاع عن التدخين. وكشفت منظمات الصحة العامة الكبرى وغيرها من الهيئات المعنية خدعة السجائر "الخفيفة" ومنخفضة القطران"، وطالبت بحظر استخدام العبارات المضللة مثل السجائر "الخفيفة"، أو "منخفضة القطران"، أو "المعتدلة".

اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ[1]

تعداتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ التى تُبنت عام 2003 هي أول معاهدة للصحة العامة معدة خصيصاً للحد من الآثار الصحية والاقتصادية المدمرة للتبغ. ففي المادة 11، أقرت الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أن الزيادة الهائلة التي شهدها استخدام السجائر "الخفيفة" و"منخفضة القطران" ترجع بشكل جزئي إلى استخدام الأوصاف المضللة مثل "الخفيفة" أو "منخفضة القطران" على عبوات السجائر والملصقات. لذا تتطلب الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ من الدول التي صدقت على هذه الاتفاقية، حظر استخدام الأوصاف المضللة مثل السجائر "الخفيفة" أو "منخفضة القطران" على عبوات السجائر والملصقات.

اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بتنظيم منتجات التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية[2]

في عام 2003، أوصت اللجنة الاستشارية العلمية المعنية بتنظيم منتجات التبغ والتابعة لمنظمة الصحة العالمية بما يلي:

تعتبر النسب الرقمية للقطران، والنيكوتين، وأول أكسيد الكربون التي تعتمد في قياسها على طرقISO/FTC والمكتوبة على عبوات السجائر والإعلانات كقيّم رقمية فردية، مضللة ويجب ألا تكتب عليها.

يجب حظر كافة الدعاوى الصحية ودعاوى التعرض المضللة.

يجب تطبيق الحظر على عبوات السجائر وأسماء ماركات السجائر والإعلانات وكافة الأنشطة الترويجية الأخرى. يجب أن تتضمن العبارات المحظورة السجائر "الخفيفة"، و"الآمنة"، و"المعتدلة"، و"منخفضة القطران". وقد تمتد أيضًا لتشمل كافة العبارات المضللة الأخرى. ينبغي ألا يتضمن الحظر العبارات والإدعاءات المضللة فحسب، بل أيضًا الأسماء، والعلامات التجارية، والصور، وكافة الوسائل الأخرى التي تعطي انطباعًا بأن المنتج يقدم فائدة صحية.

انتهى النقاش

بعد المشاركة في تلك الخدعة الكبرى، تزايدت مبيعات شركات التبغ من السجائر "الخفيفة" و"منخفضة القطران" بشكل هائل، حيث هدأت من مخاوف المدخنين بشأن المخاطر الصحية للتدخين، ونجحت في الاستمرار في جني الأرباح على الرغم من ظهور الدليل على الآثار الصحية للمدخنين... "

حكم القاضية غلاديس كيسلر في الولايات المتحدة ضد شركة Phillips Morris, 2006

دراسة الوكالة الدولية لأبحاث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية83 [3]

في عام 2002، أصدرت الوكالة الدولية لأبحاث السرطان تقرير حول دخان التبغ والتدخين اللاإرادي توصّل إلى ما يلي:

أظهرت التحاليل التي أجريت على الطريقة التي يدخن بها الناس السجائر أن الجرعات الفعلية للنيكوتين والمواد المسببة للسرطان والمواد السامة تعتمد على كثافة وطريقة التدخين ولها علاقة غير وثيقة بكميات القطران المذكورة.

توفر كافة منتجات التبغ المتوفرة حاليًا والتي يتم تدخينها كميات كبيرة من مسببات السرطان لمستخدميها.

وتعتبر معدلات القطران والنيكوتين التي يتم قياسها باستخدام وسائلISO/FTC وهمية ومضللة، ولا تعطى القيّم الحقيقة لمسببات السرطان التي يتعرض لها الإنسان أثناء التدخين.

البرلمان الأوربي ومجلس الاتحاد الأوربي.[4]

في عام 2001، أصدر البرلمان الأوربي ومجلس الاتحاد الأوربي توجيهات حول تصنيع وتقديم، وبيع منتجات التبغ. وتنص المادة 7 من التوجيهات على ما يلي:

تضلل بعض العبارات مثل "منخفضة القطران"، و"الخفيفة"، و"الآمنة"، و"المعتدلة"، المستهلكين وتجعلهم يعتقدون أن تلك المنتجات أقل ضررًا على الصحة.

يتم تحديد المعدلات الفعلية للمواد المستنشقة ليس فقط عن طريق محتوى المواد في المنتج قبل استهلاكه، ولكن أيضًا عن طريق سلوك التدخين نفسه والإدمان.

ابتداءً من 30 سبتمبر 2003، "لا يجوز استخدام النصوص، والأسماء، والعلامات التجارية، والرموز، وغيرها من العلامات التي توحي بأن أحد منتجات التبغ أقل ضررًا عن غيره من المنتجات الأخرى على عبوات التبغ"، داخل الاتحاد الأوربي.

ونظراً لأن التوجيهات تحظر أيضاً استخدام عبارات "العلامة التجارية"، لا يمكن بيع ماركة "Mild Seven" التي تنتجها شركة التبغ اليابانية، على سبيل المثال، في الاتحاد الأوربي.[5]

ولكن واجهت تلك التوجيهات تحديات من Japan Tobacco Inc وJT International. ولكن رفضت الدعوى على أساس القبول من جانب المحكمة الابتدائية، واستمر الحظر الأوربي للعبارات المضللة والزائفة سارياً.[6]

بحث المعهد القومي للسرطان بالولايات المتحدة الأمريكية[13]

في عام 2001، أصدر المعهد القومي للسرطان تقريراً متكاملاً حول تأثير تسويق السجائر "الخفيفة" و"منخفضة القطران"، وقد تضمن ما يلي:

الأدلة الوبائية والعلمية لم تشير إلى وجود فوائد للصحة العامة نتيجة للتغيرات التي أجرتها صناعة التبغ على تصميم السيجارة في الخمسين عاماً الماضية.

قد يؤدي الإعلان عن السجائر "الخفيفة" و"منخفضة القطران" إلى التشجيع على البدء في التدخين وإعاقة الإقلاع عن السجائر، وهو ما يعتبر أحد العوامل المحددة المهمة في الإصابة بالأمراض المرتبطة بالتدخين.

إن تسويق السجائر "الخفيفة" و"منخفضة القطران" باعتبار أنها تحتوى على نسب أقل من القطران وأنها أقل ضررًا على صحة المدخنين، "خدعة"، كما أن اختيار المدخنين لتلك المنتجات كبديل للإقلاع عن التدخين يجعل تلك الخدعة "أحد قضايا الصحة العامة الملحة".

لجنة التجارة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية (FTC)[8]

تأخذ السجائر "الخفيفة" و"منخفضة القطران" اسمها من حقيقة أنه عندما يتم قياسها عن طريق الاختبار بآلة التدخين المعيارية الذي طور منذ أربعين عاماً مضت، فهي تنتج في هذه الحالة كميات قطران ونيكوتين أقل من السجائر العادية.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، يعرف الاختبار القياسي هنا بطريقة مرشح كمبريدج أو طريقة FTC. بينما يعرف هذا الاختبار في المناطق الأخرى بـطريقة ISO.

وفي عام 2008، أبطلت لجنة التجارة الفيدرالية الدليل الصادر عام 1999 والذي يسمح باستخدام عبارات تتعلق بنواتج القطران والنيكوتين إذا تم الاعتماد فيها على طريقة FTC.

وتخاطر شركات التبغ في الولايات المتحدة الأمريكية بأن تأخذ ضدها لجنة التجارة الفيدرالية إجراء إذا استخدمت معدلات القطران والنيكوتين الحالية بشكل تراه لجنة التجارة الفيدرالية خطأً أو مضللاً.

وهناك إجماع علمي على أن القياسات الآلية لنواتج القطران والنيكوتين والتي تقوم على طريقة مرشح كمبريدج (أو طريقة ISO)، لا تقدم معلومات ذات جدوى حول كميات القطران والنيكوتين التي يأخذها المدخنون من السجائر، وأن نواتج القطران والنيكوتين التي تعتمد على طريقة اختبار غير دقيقة لا تساعد المدخنين على اتخاذ قرارات مستنيرة.

الدعوى القضائية التي أقامتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد صناعة التبغ

في 17 أغسطس 2006، أصدر قاضية المقاطعة الأمريكية غلاديس كيسلر حكماً نهائياً في القضية المشهورة التي أقامتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد شركات التبغ الكبرى، مفاده ما يلي:

شركات التبغ تسوق وتشجع، بشكل مخادع، السجائر "الخفيفة"/ "منخفضة القطران" على أنها أقل ضررًا على الصحة من السجائر كاملة النكهة حتى تجعل الناس يستمرون في التدخين وتجني هي الأرباح المرجوة"[9]

علاوة على ذلك، أدركت شركات التبغ منذ عدة قرون أن السجائر "الخفيفة" لا تقدم أية فائدة صحية، ومع ذلك مازالت مستمرة في إدعاءاتها الكاذبة والمضللة من أجل طمأنة المدخنين وإبعادهم عن الإقلاع عن التدخين.[10]

وكجزء من الحكم الذي أصدرته ضد شركات التبغ بالولايات المتحدة الأمريكية، منعت القاضية غلاديس كيسلر شركات السجائر "من استخدام أية أوصاف تشير إلى انخفاض معدل القطران بالسجائر... مما يعطي انطباعًا خاطئًا لدى المستهلكين بأن تلك السجائر أقل ضررًا من السجائر العادية الأخرى."[9] ثم استأنفت الشركات حكم القاضية غلاديس كيسلر عام 2007. وفي عام 2009، دعمت محكمة الاستئناف بالولايات المتحدة الأمريكية القرار النهائي للقاضية.[11] وأخيراً، حظرت الولايات المتحدة العبارات المضللة بموجب نظام حماية العائلة من التدخين ومكافحة التبغ والذى سيصبح سارياً في 22 يونيو 2010.[12]

1. World Health Organization (WHO). Framework Convention on Tobacco Control (FCTC). Geneva: WHO; 2003. Available from: http://www.who.int/fctc/en/. **2.** World Health Organization (WHO). Scientific Advisory Committee on Tobacco Product Regulation. SACTob conclusions on health claims derived from ISO/FTC method to measure cigarette yield. Geneva: WHO; 2003. Available from: http://www.who.int/tobacco/sactob/recommendations/en/iso_ftc_en.pdf. **3.** International Agency for Research on Cancer (WHO IARC). Tobacco and involuntary smoking. Lyon; 2002. Available from: http://monographs.iarc.fr/ENG/Monographs/vol83/volume83.pdf. **4.** Directive 2001/37/EC Of the European Parliament and of the Council of 5 June 2001. Official Journal for the European Communities. 2001 July 11. **5.** The Queen v. Secretary of State for Health. ex parte British American Tobacco (Investments) Ltd. and Imperial Tobacco Ltd, (2002). **6.** The ASPECT Consortium. Tobacco or health in the European Union: Past, present and future. Luxembourg: European Commission; 2004; Available from: http://ec.europa.eu/health/ph_determinants/life_style/Tobacco/Documents/tobacco_fr_en.pdf. **7.** National Cancer Institute. Risks associated with smoking cigarettes with low machine-measured yields of tar and nicotine. Smoking and Tobacco Control Monograph no. 13. Bethesda, MD: National Cancer Institute; 2001 October Contract No.: NIH Pub. No. 02-5074. Available from: http://dccps.nci.nih.gov/tcrb/monographs/13/m13_5.pdf. **8.** Federal Trade Commission (FTC). Press Release: FTC rescinds guidance from 1966 on statements concerning tar and nicotine yields. FTC; 2008 [cited 2008 November 26]; Available from: www.ftc.gov/opa/2008/11/cigarettetesting.shtm. **9.** Judge Kessler Final Opinion. United States v. Philip Morris., Civil Action Number 99-2496 (GK) (2006). Available from: http://www.tobaccofreekids.org/reports/doj/FinalOpinion.pdf. **10.** Tobacco Control Legal Consortium. Light cigarettes-The verdict is in: Findings from United States v. Philip Morris. St. Paul, MN: Tobacco Control Legal Consortium; 2006. Available from: http://www.tobaccolawcenter.org/documents/lightcigarettes.pdf **11.** US Court of Appeals. Case No. 06-5267. United States v. Philip Morris, BAT, Council for Tobacco Research-USA. [May 22, 2009]. **12.** Family Smoking Prevention and Tobacco Control Act, Pub. L. 111-31, 123 Stat. 1776 (2009)